دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص– يعد الشمول المالي من المواضيع التي نالت إهتمام البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع بلدان العالم، من خلال العمل على إعداد وتنفيذ إستراتيجيات خاصة لهذا الغرض. وفي هذا الأطار فقد وضع البنك المركزي العراقي ضمن إستراتيجيته للسنوات (2016-2020) توجهات كثيرة يأتي في مقدمتها توسيع وتطوير الشمول المالي، كونه يساهم في تحقيق الأستقرار والتنمية الأقتصاية من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية لمختلف الفئات والأسهام في جهود محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين عن طريق توفير التمويل بتكاليف معقولة وتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، بالآضافة الى رفع مساهمة المصارف والشركات المالية في تمويل الأستثمارات وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الأقتصادية.

يهدف البحث الى التعرف على واقع الشمول المالي في العراق، عن طريق تحليل أهم مؤشراته، ودراسة مدى مساهمة كل من المصارف والشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي، بالأضافة الى دراسة مدى مساهمة إستراتجية البنك المركزي في رفع مؤشر الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الأستثمارية.

الكلمات المفتاحية:- الشمول المالي، البنك المركزي العراقي، الأنتشار المصرفي، الكثافة المصرفية، الخدمات المالية.

المقدمة

برز موضوع الشمول المالي منذ بداية الألفية الثانية على أجندة الأجتماعات الأقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدوليين، وآعتنت الكثير من الدراسات بتناول هذا المجال في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، لتعزيز إلتزام الحكومات المختلفة بالشمول المالي من خلال سياسات تهدف الى تعزيز وصول فئات المجتمع المختلفة الى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها، والسعي الى تحويل الأقتصاد غير الرسمي الى إقتصاد رسمي مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الأجمالي ومن ثم دعم معدلات النمو، مما يولد أثر إيجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخصوصاً الفئات المهمشة من الفقراء ومحدودي الدخل من خلال تمكينهم من الوصول الى الخدمات المالية وبسهولة وبأسعار معقولة. كما أن تمرير جزء كبير من التعاملات المالية عن طريق المصارف والشركات المالية يجعل النظام المالي قادراً على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الأرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي. مما يوفرللمصارف رؤوس أموال مناسبة للقيام بدورها في تمويل المشاريع الأستثمارية والمساهمة في تحقيق عملية التنمية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون الشمول المالي من المواضيع التي نالت إهتمام البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع بلدان العالم، من خلال العمل على إعداد وتنفيذ إستراتيجيات خاصة لهذا الغرض. وفي هذا الأطار فقد وضع البنك المركزي العراقي ضمن إستراتيجيته للسنوات (2016-2020) توجهات كثيرة يأتي في مقدمتها توسيع وتطوير الشمول المالي، كونه يساهم في تحقيق الأستقرار والتنمية الأقتصاية من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية لمختلف الفئات والأسهام في جهود محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين عن طريق توفير التمويل بتكاليف معقولة وتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، بالأضافة الى رفع مساهمة المصارف والشركات المالية في تمويل الأستثمارات وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الأقتصادية.

مشكلة البحث

يمكن طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

- ماهو مستوى الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة المصارف في تحقيق الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة الشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أنه على الرغم من مساهمة إسترتيجية دعم الشمول المالي من قبل البنك المركزي العراقي في تعزيز و رفع مؤشر الشمول المالي، إلاّ أنه لا يزال منخفضاً ولم يصل بعد الى النسبة المقبولة، بسبب تخلف النظام المصرفي العراقي).

هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من فرضيته من خلال التعرف على واقع الشمول المالي في العراق، عن طريق تحليل أهم مؤشراته، ودراسة مدى مساهمة كل من المصارف والشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي، بالأضافة الى دراسة مدى

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 9، العدد 1(2023) ؛ عدد الصفحات (14)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v9n1y2023.pp109-122

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 16 تشرين الأول 2022؛ قُبل في 13 تشرين الثاني 2022؛ نُشرت في 26 كانون الثاني 2023؛

البريد الإلكتروني للمؤلف : muhsin.ahmad@uhd.edu.iq

حقوق الطبع والنشر © 2023 محسن إبراهيم أحمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

مساهمة إستراتجية البنك المركزي في تعزيز و رفع مؤشر الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الأستثمارية.

منهج البحث

للوصول الى هدف البحث، فقد تم إستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المستند الى البيانات الرسمية المتوفرة في قياس درجة الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث باستخدام المؤشرات المعتمدة في هذا المجال.

نطاق البحث

مكانياً: يتناول البحث النظام المالي والمصرفي في العراق.

زمانياً: يغطي البحث المدة(2010-2020).

هيكل البحث

لتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الأطار المفاهيمي للشمول المالي (تعريفه،أهميته،أهدافه،متطلباته ومعوقاته، ومؤشراته،ودور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيزه). بينما خصص المبحث الثاني منه لتحليل وقياس الشمول المالي في العراق للمدة(2010-2020)، من خلال أهم مؤشراته والمتمثلة بمؤشرات الوصول الى الخدمات المالية، ومؤشرات إستخدام تلك الخدمات، بالأضافة الى مساهمة الشركات المالية (غير المصرفية) في الشمول المالي، وكذلك قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق خلال مدة البحث. ويتطرق المبحث الثالث لدور مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. وأختتم البحث بعدد من الأستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول
الأطار المفاهيمي للشمول المالي

1- تعريف الشمول المالي

هناك العديد من التعاريف للشمول المالي، وذلك باختلاف النظرة اليه فهناك من يعرّفه بأنه عبارة عن: إتاحة المجال لأستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، خدمات الدفع والتحويل.(فهد والعكيدي، 2019، 417)

كما يعّرفه آخرون بأنه : النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الأفراد على الوصول وإستخدام المنتجات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لأحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش في حياة إجتماعية كريمة وبمستوى إقتصادي معقول. (هوجان وآخرون، 2021 ،62).

ويعرّفه البنك المركزي العراقي بأنه: وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم قي إستدامة التنمية. (عبد النبي، 2018، 2)

كذلك يعرّفه البنك الدولي بأنه: (نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية).(شنبي و بن لخضر، 2018، 106)

كما يعرّف كل من (OECD) و الشبكة الدولية المنبثقة عنها للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة . وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والأندماج الأجتماعي والأقتصادي).(حسيني، 2020، 100)

بينما يعرّفه مجموعة العشرين(G20) ومؤسسة التحالف المالي (AFI) بأنه: تعزيز وصول و إستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (دكوري، 2021، 7)

2- أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في آثاره الأيجابية على الأستقرار المالي والنمو الأقتصادي، ويمكن تلخيص آثار زيادة الشمول المالي في النقاط الآتية:

2-1- تعزيز جهود التنمية الأقتصادية: حيث أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الأجمالي، كما أثبتت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يعدّ من أوجه إنعدام المساوات بين الأفراد، وأن توفير خدمات التمويل الأصغر ساعد كثيراً على إيجاد فرص العمل خارج الأطار الحكومي إذ تصل نسبته الى(50%)، وكذلك فإن الشمول المالي يقلل من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة أكبر عند تقديمها. (الدريعي، 2018 ،13)

2-2- تعزيز إستقرار النظام المالي: حيث يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تدعيم وتعزيز الأستقرار المالي، حيث أن إعتماد المواطنين على المصارف في تعاملاتهم المالية يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى تلك المصارف مما يرفع من قدرتها على إمتصاص الصدمات المالية، ويزيد في نفس الوقت من قدرتها على التوسع في منح القروض، غير أن هذا التوسع يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الأستقرار في القطاع المالي والمصرفي. (طرشي وآخرون، 2019، 123)

2-3- تعزيز قدرة الأفراد على الأندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: حيث أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على إستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والأستثمار في التعليم، بالأضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية و إمتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.(لفتة وحسين، 2019، 84)

2-4- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع وإنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات إستخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الأتصالات والألكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. حيث أن زيادة الأعتماد على الخدمات المالية الألكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبكلفة أقل، كما ستفيد المظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الأرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة

ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي .(نعمة و حسن، 2018 ،31).

3- أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الأقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال: (ضيف،2020 ،476-477)

3-1- رفع نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي.

3-2- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والأستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.

3-3- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند إستخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.

3-4- دعم التحول من الأعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الألكترونية وذلك لتشجيع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي للحد من الأنشطة غير المشروعة ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

4- متطلبات تحقيق الشمول المالي

لتحقيق الشمول المالي فإنه لابد لأية دولة من القيام بما يأتي: (عوض، 2021،3)

4-1- دراسة السوق المصرفي بصورة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتاحة، ومدى تناسبها مع متطلبات و إحتياجات جميع فئات وشرائح المجتمع.

4-2- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الأحتياجات المصرفية لجميع فئات المجتمع.

4-3- متابعة العملاء (الزبائن) لمعرفة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.

4-4- توفير الخدمات الأستشارية للعملاء ومساعدتهم في إختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعدهم في إدارة أموالهم بطريقة سليمة.

4-5- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.

5- تحديات (معوقات) الشمول المالي

هناك عدد من المعوقات التي تعرقل تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية كما ما يأتي: (الفتلاوي، 2019 ،27-28) و (الحسناوي و محمدي،2020 ،39).

5-1- غياب التنسيق بين القوانين والتشريعات الدولية وعدم تطابقها مع واقع الشمول المالي في معظم الدول النامية. مثل قانوم مكافحة غسيل الأموال، قانون أعرف عميلك، قانون الضرائب الأمريكي (FATCA) ومتطلبات توصيات لجنة بازل.

5-2- عدم الأستقرار الأقتصادي، والتي تؤدي الى أزمات مالية ونقدية مما تؤثر في التقليل من فرص الأئتمان والخدمات المالية والمصرفية الأخرى في ضوء تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف.

5-3- تخلف االبنية التحتية المالية، والمتعلقة بقواعد البيانات والتشريعات القانونية اللآزمة لضمان العمل المصرفي.

5-4- إرتفاع تكاليف الخدمات المالية والمتمثلة بالرسوم المرتفعة، والضمانات العينية المطلوبة للحصول على الخدمات المالية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

5-5- ضعف الأنتشار المصرفي، وخصوصاً في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

5-6- ضعف الثقة بالقطاع المالي والمصرفي، بالأضافة الى الأعتبارات الدينية والتي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المالية والمصرفية التي فيها شبهة الربا المحرمة شرعاً.

6- مؤشرات الشمول المالي

إتفقت قادة دول مجموعة العشرين(G20) في قمة لوكاس مابوس في يونيو 2012 على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

6-1- الوصول الى الخدمات المالية: يشير هذا البعد الى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول، الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح وإستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة فتح الحساب أو الحصول على قرض مصرفي، إضافة الى ميزة القرب من نقاط الخدمات المصرفية "كالفروع وأجهزة الصراف الآلي ...الخ". ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، إذ ان توفر تشكيلة من الفروع المصرفية التي تقدم مختلف الخدمات المصرفية من أهم العوامل التي تجذب الزبائن الى الأستفادة من هذه الخدمات. ففي ظل حدة التنافس بين المصارف على إستقطاب الزبائن الجدد اليها، فإن هؤلاء الزبائن بدأوا يبحثون سبل الراحة التي يوفرها كل مصرف لتقديم الخدمات المصرفية، وبالتالي فان الزبون أصبح حراً في إختيار المكان الذي يتناسب معه في إمكانية الوصول اليه. (عجوز، 2017 ،12)

6-2- إستخدام الخدمات المالية: حيث يشير هذا البعد الى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتم قياسها من خلال المؤشرات الآتية:(بوطلاعة وآخرون، 2020 ،148)

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل ألف شخص من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبرالهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواصل.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

3-6- جودة الخدمات المالية: تعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أن هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، مثل تكلفة الخدمات، ووعي العميل، وفعالية آلية التعويض، بالأضافة الى خدمات حماية العميل والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالأضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة العملاء.(علي، 2018، 227-228)

7- دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

تؤدي المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى مثل هيئات أسواق المال دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال :(صندوق النقد العربي وأخرى، 2017، 7)

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية و إخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية.
- العمل على إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، بإستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة أطياف المجتمع.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الأستعلام الأئتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب.

المبحث الثاني
تحليل وقياس الشمول المالي في العراق للمدة(2010-2020)

1- مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية

1-1 - الأنتشار المصرفي والكثافة المصرفية

بحث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الأنتشار المصرفي عبر نماذج متعددة، فهناك نماذج تطرقت الى عملية الأنتشار بطريقة أو بأخرى. فمثلاً نموذج كاميرون الذي وضع في عام 1967 تم بنائه على مبدأ عرفت دولياً بالكثافة، إذ يقيس الكثافة المصرفية بعدد السكان الى إجمالي عدد الفروع، أما الأنتشار المصرفي فيقاس بعدد الفروع الى عدد السكان. فإذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، أما إذا كان أكبر من (1) فهناك إنحراف موجب بمعنى أن هناك إنتشاراً كبيراً للمصارف قد يكون أكبر من الحاجة اليه، مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، ومن ثم إنخفاض الربحية. أما إذا كان أقل من (1) فهناك إنحراف سلبي، بمعنى أن إنتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كافي. ومن ثم لا تصل الخدمات المصرفية الى شريحة معينة من السكان ممن هم في حاجة الى هذه الخدمات.(الفتلاوي، 2019، 85-86)

الجدول(1)
الأنتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010-2018)

السنوات	عدد السكان (ألف نسمة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفية (3)=(2)/(1) (ألف نسمة لكل فرع)	الأنتشار المصرفي (4)=(2)/(1)×100 (مصرف لكل مائة ألف نسمة)
2010	32489	912	35.62	2.80
2011	33338	929	35.89	2.78
2012	34207	972	35.19	2.84
2013	35095	1042	33.68	2.96
2014	36004	1034	34.82	3.34
2015	36933	854	43.24	2.31
2016	37883	866	43.74	2.29
2017	37140	843	44.05	2.27
2018	38200	865	44.16	2.26
2019	39300	888	44.25	2.25
2020	40150	891	45.06	2.21
متوسط المدة(2010-2020)		-	39.97	2.57

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للأستقرار المالي في العراق للسنوات 2016 و2018 ، 2020.

والجدير بالذكر هنا هو أنه على الرغم من التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق خلال مدة البحث، الاَ أنه لم يؤد الى تحسن في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين، لأن العبرة ليست فقط في عدد المصارف وإنما في الأنتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد وبالتالي وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان، ولا يتأتى ذلك الاَ من خلال زيادة فتح فروع لتلك المصارف في مناطق خارج مراكز المحافظات والمدن الرئيسية. لكنه يلاحظ من الجدول (1) أنه على الرغم من إرتفاع طفيف في عدد فروع المصارف في العراق من (912) فرعاً سنة 2010 الى (1042) فرعاً سنة 2013، والذي أدى الى تحسن نسبي طفيف في كل من الكثافة المصرفية والأنتشار المصرفي، حيث إنخفضت الكثافة المصرفية من (35.62) ألف نسمة سنة 2010 الى (33.68) ألف نسمة سنة 2013، وكذلك فقد إرتفع الأنتشارالمصرفي من (2.80) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2010 الى (2.96) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2013. الاَ أن عدد فروع المصارف بدأ بالتراجع منذ سنة 2014 وخصوصاً سنة 2015 والتي سجلت أقل مستوى له خلال مدة البحث بحيث بلغ (854) فرعاً وذلك بسبب إندماج فروع المصارف أو غلقها في بعض المحافظات الغربية ووسط العراق نتيجة تردي الوضع الأقتصادي وفقدان الدولة سيطرتها على المحافظات الغربية و نينوى ومناطق في محافظتي صلاح الدين و ديالى، وأدى هذا الأنخفاض في عدد فروع المصارف الى تدهور كبير في مؤشري الكثافة والأنتشار المصرفيين، حيث إرتفعت الكثافة المصرفية من (33.68) ألف نسمة سنة 2013 الى (45.06) ألف نسمة سنة 2020، وكذلك إنخفاض الأنتشارالمصرفي من (2.96) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2013 الى (2.21) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة من السكان سنة 2020. حيث بلغ متوسط كل

من مؤشري الكثافة المصرفية والأنتشار المصرفي (39.97) ألف نسمة و (2.57) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة لكل منهما على التوالي خلال مدة البحث(2010-2020). حيث أن النسبة المعيارية للكثافة المصرفية هي (1000) شخص لكل فرع، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الأنتشار المصرفي، فعند مقارنة هذا المؤشر(الأنتشار المصرفي) في العراق مع عدد من الدول العربية يتبين حجم التخلف في هذا المجال، حيث بلغ (24.7) في المغرب و(24.1) في لبنان و(15.1) في الاردن و(8.6) في السعودية و(5.2) في الجزائر لسنة 2016، (البنك المركزي العراقي، 2017، 93) بينما كان (2.29) في العراق لنفس السنة.

إن إرتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية من جهة، وإنخفاض قيمة مؤشر الأنتشار المصرفي في العراق من جهة أخرى يؤشرتخلف النظام المصرفي، والذي ينعكس على إنخفاض وجودة الخدمات المصرفية وتراجع كفاءة الأداء المصرفي والذي نتج عنه عدم قدرة الجهاز المصرفي في إقناع أفراد المجتمع وتثقيفهم بضرورة التعامل المصرفي بسبب عدم قدرته على تلبية إحتياجات العملاء بالشكل المطلوب.

1-2- مؤشر خدمات الدفع الألكتروني الى عدد سكان ومساحة العراق

يعد نظام المدفوعات القناة التي تتدفق من خلالها الموارد المالية، ومن ثم فأنه يلعب دوراً مهماً في الأسواق الحديثة وذلك عبر توفير مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تسوية المعاملات بسهولة ويسر. وتتمثل قنوات الدفع المصرفي الألكتروني في العراق بأشكالها وأنواعها المحدودة والمتمثلة بالصرّافات الآلية ونقاط البيع الألكترونية المستعملة من قبل بعض المؤسسات والشركات التجارية التي إقتصر عملها على إجراء بعض العمليات الألكترونية البسيطة مثل (دفع رواتب موظفي بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، سداد فواتير بعض الخدمات، سداد فواتير بعض السلع في الأسواق والمولات التجارية).

الجدول(2)
إنتشار خدمات الدفع الألكتروني الى عدد سكان و مساحة العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	عدد أجهزة POS لكل مائة ألف شخص من البالغين	عدد أجهزة POS لكل مائة ألف شخص من البالغين	عدد أجهزة ATM لكل مائة ألف شخص من البالغين	عدد أجهزة ATM لكل ألف كم2	عدد أجهزة POS لكل ألف كم2	عدد أجهزة POS لكل ألف كم2	عدد فروع المصارف لكل ألف كم2
2010	--	-	-	-		-	2.1
2011	15.0	-	2.3	1.1	11.5	-	2.1
2012	14.6	-	2.3	1.1	11.5	-	2.2
2013	8.6	-	2.2	1.1	6.9	-	2.4
2014	8.3	-	1.5	0.8	6.9	-	2.4
2015	8.1	-	2.6	1.3	6.9	-	2.0
2016	7.9	-	2.9	1.5	6.9	-	2.0
2017	13.8	2.5	1.8	1.5	11.7	2.1	1.9
2018	17,3	5.8	2.3	2.0	15.1	5.0	2.0
2019	29,7	5.7	2.6	2.3	26.6	5.1	2.0
2020	32.2	9.8	2.9	2.7	29.5	8.9	2.0
متوسط المدة (2010-2020)	16.5	6.0	2.3	1.5	13.4	5.3	2.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020.

حيث يلاحظ من الجدول(2) بأن نسبة أجهزة ATM لكل 100 ألف من البالغين بلغت (2.3) للسنوات 2011-2013، لتبدأ بعدها بالأنخفاض الى(1.5) سنة 2014 وهي أدنى حد لها خلال مدة البحث، ولعل ذلك بسبب الأوضاع السياسية التي شهدها العراق وفقدانه للسيطرة على مناطق واسعة من البلد، ثم بدأت هذه النسبة بالأرتفاع الى (2.6) و (2.9) في السنتين 2015 و2016، لتبدأ بالأنخفاض سنة 2017 الى (1.8) ثم عاودت الأرتفاع مرةً أخرى الى أن وصلت الى (2.9) سنة 2020. عموماً بلغ متوسط نسبة عدد أجهزة ATM لكل 100 ألف من البالغين من السكان (2.3) خلال مدة البحث (2010-2020) والتي تعدّ منخفضة جداً وتؤشر ضعف الشمول المالي في العراق وفق هذا المؤشر مقارنة بالدول العربية في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بخدمات (POC) وهو الجهاز المستخدم في دفع رواتب موظفي ومنتسبي المؤسسات الحكومية والخاصة، فإن نسبة هذه الأجهزة لكل 100 ألف من البالغين بلغت (15) سنة 2011 لتبدأ بعدها بالأنخفاض المستمر حتى وصلت الى(7.9) سنة 2016 ، لكن الملاحظ بأن هذه النسبة بدأت بالأرتفاع منذ سنة 2017 حيث بلغت (13.8) وآستمرت بلأرتفاع حتى وصلت الى أقصى حد لها والبالغة(32.2) سنة 2020. عموماً فقد بلغ متوسط نسبة عدد أجهزة (POC) لكل 100 ألف من السكان البالغين (16.5) خلال مدة البحث، وهي نسبة متواضعة أيضاً.

وفيما يتعلق بعدد أجهزة البيع(POS) الخاصة بسداد فواتير بعض الخدمات وكذلك بعض السلع في الأسواق والمولات التجارية، فإنها بدأت إستخدامها منذ سنة 2017. حيث بلغ(2.5) جهاز لكل 100 ألف من السكان البالغين في تلك السنة، ليستمر في الأرتفاع في السنوات اللاّحقة "عدا سنة 2019 والذي شهد إنخفاضاً طفيفاً جداً" ليصل الى أقصى حد له سنة 2020 والبالغ (9.8) جهاز لكل 100 ألف من البالغين سنة 2020. وسجل متوسط نسبة عدد أجهزة البيع(POS) لكل 100 ألف من السكان البالغين (6.0) خلال المدة (2017-2020) وهي تعدّ نسبة قليلة جداً وتؤشر أيضاً ضعف الشمول المالي وفق هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر خدمات الدفع الألكتروني لكل 1000كم2 من مساحة العراق(الأنتشار الجغرافي للأجهزة) فإنه يلاحظ من الجدول(2) نفسه بأن نسبة أجهزة (ATM) الى 1000كم2 من مساحة العراق تتراوح بين (0.8 و 1.5) خلال السنوات (2011 -2017) وهي نسبة قليلة بطبيعة الحال، الاّ أنه يلاحظ بأن هذه النسبة شهدت تحسناً نسبياً في السنوات (2018-2020)، حيث سجلت (2.7) جهاز لكل 1000كم2 من مساحة العراق وهي أعلى حد لها خلال مدة البحث. حيث بلغ متوسط هذه النسبة (1.5) خلال مدة البحث،والتي تعد نسبة منخفضة جداً ويؤشر ضعف الشمول المالي في العراق وفق هذا المؤشر أيضاً.

أما فيما يتعلق بنسبة أجهزة(POC) لكل 1000كم2 من مساحة العراق، فإنها سجلت في السنتين 2011 و2012 (11.5) لتبدأ بالأنخفاض في السنوات اللاّحقة بحيث بلغت(6.9)في السنوات (2013-2016)، إلاّ أنها بدأت بالأرتفاع منذ سنة 2017 وآستمرت بالأرتفاع حتى وصلت الى أعلى حد لها سنة 2020 والبالغة (29.5).وبشكل عام فقد بلغ متوسط هذه النسبة (13.4) جهاز(POC) لكل 1000كم2 من مساحة العراق خلال مدة البحث(2011-2020) وهي تعدّ نسبة قليلة أيضاً.

الحال بالنسبة لمؤشر نسبة عدد أجهزة البيع(POS) لكل 1000كم2 من مساحة العراق،فيلاحظ من الجدول(2) نفسه بأن، هذه النسبة بدأت عند(2.1) سنة 2017 وآستمرت بالأرتفاع الى أن وصلت أقصى حد لها والبالغة(8.9). وبشكل عام فقد بلغ متوسط هذه النسبة (5.3) جهاز (POS) لكل 1000كم2 من مساحة العراق خلال مدة البحث(2017-2020) وهي تعدّ نسبة قليلة أيضاً.

عموماً يلاحظ بان نسبة إستخدام الخدمات الألكترونية في العراق مرّت بفترتين، حيث شهدت الفترة الأولى والممتدة بين (2011 -2016) إنخفاضاً مستمراً في إستخدام تلك الخدمات سواء من حيث نسبتها الى عدد السكان البالغين أو الى مساحة العراق. أما الفترة الثانية والممتدة بين السنوات(2017-2020) فإنها شهدت تحسناً وتطوراً في إستخدام الخدمات الألكترونية سواء من حيث عدد السكان البالغين أو من حيث مساحة العراق، والذي يؤشر تحسناً نسبياً في هذا المجال بعد سنة 2017، على الرغم من أنها ضعيفة جداً خلال مدة البحث ككل، والذي يؤشر ضعف الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث، وذلك عند مقارنتها مع عدد من الدول العربية وكما هو واضح في الشكل(1).

الشكل(1)

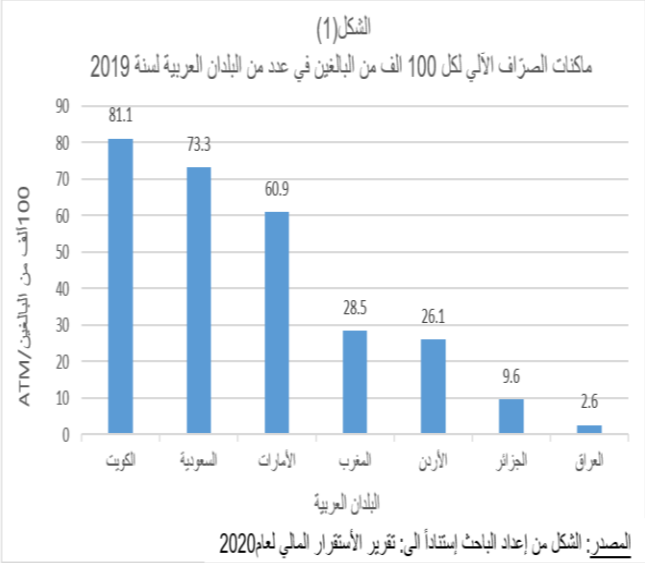

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: تقرير الأستقرار المالي لعام2020

2 - مؤشرات إستخدام الخدمات المالية

2-1- العمق المصرفي في العراق

هناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس تطور الجهاز المصرفي (العمق المصرفي) ، ويعدّ مؤشري" نسبة الأئتمان الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي" و " نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي " من المؤشرات المستخدمة لقياس العمق المصرفي .

2-1- 1/ العمق المصرفي للأئتمان الممنوح للقطاع الخاص

حيث يعدّ هذا المؤشر أحد المؤشرات المستخدمة بشكل واسع في الأدبيات المالية والمصرفية لقياس كفاءة المصارف التجارية، من خلال منح القروض الى الأستثمار التي تحقق عوائد عالية، بإعتبار أن زيادة نسبة الأئتمان الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي تعبر عن تطور و كفاءة النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المصرفية كإنعكاس لتطور الوساطة المصرفية في الأقتصاد من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وإنخفاض تكلفتها.(أحمد، 2020، 302)

إن معظم الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص الموجه نحو القطاعات الأقتصادية الأنتاجية يعزز من قدرة هذه القطاعات، ويضمن لها توفير السيولة اللآزمة. لذلك فإن إرتفاع نسبة الأئتمان الموجه للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الأجمالي، يشير الى تعزيز مؤشرات العمق المالي والمصرفي، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والأقتصاد الحقيقي .(عزام،2017، 40)

الجدول(3)

العمق المصرفي للأئتمان النقدي ولودائع القطاع الخاص في العراق للمدة(2010-2020)

العمق المصرفي / السنوات	الأئتمان النقدي للقطاع الخاص (تريليون دينار) (1)	معدل النمو السنوي (%)	ودائع القطاع الخاص (تريليون دينار) (2)	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الأجمالي (تريليون دينار) (3)	معدل النمو السنوي (%)	العمق المصرفي للأئتمان النقدي للقطاع الخاص (%) (4)= (1) / (3)	معدل النمو السنوي (%)	العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص (%) (5) = (2) / (3)	معدل النمو السنوي (%)
2010	8.5	-	13.7	-	159.3	-	5.3	-	8.6	-
2011	11.4	34.1	18.2	32.8	212.3	33.3	5.4	1.9	8.6	1.9
2012	14.6	28.1	21.1	15.9	253.4	19.4	5.8	7.4	8.3	7.4
2013	16.9	15.8	24.5	16.1	272.6	7.6	6.2	6.9	9.0	6.9
2014	17.7	4.7	24.7	0.8	259.8	(4.7)	6.8	9.7	9.5	9.7
2015	18.1	2.3	23.6	(4.5)	209.4	(19.4)	8.6	38.7	11.3	38.7
2016	18.2	0.6	23.7	0.4	205.7	(1.8)	8.8	2.3	11.5	2.3
2017	19.5	7.1	26.2	10.5	221.7	7.8	8.8	(3.4)	11.8	(3.4)
2018	20.2	3.6	27.4	4.6	268.9	21.3	7.5	(7.1)	10.2	(7.1)
2019	20.0	(1.0)	29.2	6.6	262.9	(2.2)	7.6	1.3	11.1	1.3
2020	25.8	29	36.0	23.3	198.8	(24.4)	13.0	71.1	18.1	71.1
متوسط المدة (2010-2020)	17.4	11.3	24.4	10.7	229.5	3.7	7.6	12.9	10.7	12.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي ، قسم الأستقرار النقدي والمالي ، التقارير السنوية للأستقرار المالي في العراق للسنوات (2016، 2017، 2018 ، 2020).
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ،النشرة الأحصائية السنوية للسنوات(2010-2020).

يلاحظ من الجدول (3) بأن مؤشر العمق المصرفي (نسبة الأئتمان النقدي للقطاع الخاص) شهد إرتفاعاً مستمراً وبمعدلات طفيفة خلال السنوات (2010-2016) عدا سنة 2015، وذلك بسبب كون معدلات النمو في الأئتمان النقدي للقطاع الخاص أعلى من معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الأجمالي في السنوات (2010-2012) أوبسبب إرتفاع حجم الأئتمان النقدي من جهة وإنخفاض حجم الناتج المحلي الأجمالي من جهة أخرى كما في السنوات (2013-2016)، أما بالنسبة لسنة 2015 والتي شهدت إرتفاعاً في قيمة هذا المؤشر بنسبة (38.7%) فإنه يرجع الى الأنخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الأجمالي مقارنة ببقية السنوات وبنسبة (19.4% -). إلاّ أن الملاحظ أن مؤشر العمق المصرفي بدأ بالأنخفاض في السنتين 2018 و2019 وذلك بسبب كون معدلات النمو في الأئتمان المصرفي للقطاع الخاص أقل من معدلات النمو في الناتج المحلي الأجمالي، والناجم عن تحسن الظروف الأمنية والأقتصادية وكذلك بسبب إرتفاع حجم الناتج النفطي جرّاء إرتفاع سعر النفط في سوق النفط الدولية، والذي إنعكس إيجاباً على حجم الناتج المحلي الأجمالي، بآعتبار أن الناتج النفطي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الأجمالي. وسجل مؤشر العمق المصرفي للأئتمان النقدي للقطاع الخاص إرتفاعاً كبيراً وغير مسبوق

سنة 2020، حيث بلغ (13.0) وبنسبة نمو (71.1%) مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب إرتفاع حجم الأئتمان النقدي للقطاع الخاص من جهة، و إنخفاض حجم الناتج المحلي الأجمالي يشكل كبير وبنسبة(24.4%-) نتيجة إنتشار وباء كوفيد-19 وما ترتب عليه من آثار إقتصادية سيئة على الأقتصاد العالمي عموماً والأقتصاد العراقي على وجه الخصوص كونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على إيرادات بيع النفط الخام والذي إنخفضت بشكل غير مسبوق بسبب هبوط أسعار النفط في سوق النفط الدولية.

الجدول(4)

(العمق المصرفي) الأئتمان النقدي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي في مجموعة من الدول العربية للمدة (2010-2020)

(%)

الدول / السنوات	المغرب	لبنان	الكويت	السعودية	مصر	قطر	الجزائر	السودان	الأردن	متوسط الدول العربية
2010	90.1	82.6	74.6	39.2	33.1	44.7	15.2	11.9	72.2	51.5
2011	94.3	89.7	60.8	34.1	31.2	39.8	13.7	10.8	72.5	49.7
2012	95.5	89.5	55.7	36.3	27.4	37.1	14.0	11.1	71.9	48.7
2013	90.5	93.3	59.8	40.2	26.2	40.0	16.5	9.6	71.3	49.7
2014	90.4	97.8	67.6	44.3	25.6	46.1	18.4	7.6	67.6	51.7
2015	85.6	100.5	98.5	55.9	26.3	70.8	21.7	7.1	67.7	59.3
2016	86.7	103.8	105.2	58.1	34.1	79.8	22.9	8.9	72.2	63.5
2017	86.7	105.8	98.7	54.0	28.5	77.3	24.8	8.8	76.1	62.3
2018	85.3	-	89.3	-	25.0	80.4	25.0	9.4	76.4	55.8
2019	87.3	-	-	-	24.0	100.6	25.8	9.2	76.9	54.0
2020	96.3	-	-	-	27.0	138.9	29.7	7.9	83.1	63.8
متوسط المدة (2010-2020)	89.5	95.4	78.9	45.3	28.0	68.7	20.7	9.3	73.5	55.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- www. data.albankaldawli.org / indicator

عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشرالعمق المصرفي للأئتمان النقدي للقطاع الخاص في العراق (7.6%) خلال مدة البحث (2010-2020)، والذي يعدّ منخفضاً جداً عند مقارنته مع متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي مجموعة من الدول العربية والذي بلغ (55.5%) خلال نفس المدة، وكما هو موضح في الجدول (4)، حيث يتبين من هذه المقارنة مدى تخلف النظام المصرفي في العراق كونه يحتل المركز الأخير من بين تلك الدول وبفارق كبير، ويعدّ أيضاً مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي في الأقتصاد العراقي .

2-1- 2/ العمق المصرفي لحجم ودائع القطاع الخاص

يقيس هذا المؤشر " نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي"، ويعدّ مؤشراً هاماً لقياس كفاءة الجهاز المصرفي في إستقطاب ودائع القطاع الخاص وتوظيفها في خدمة أهدافه من خلال منح الأئتمان للقطاع الخاص ليحافظ على دورة الدخل في الأقتصاد من خلال إستثمار هذه الأموال والمساهمة في عملية النمو والتنمية الأقتصادية. بحيث كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشركلما كان الجهاز المصرفي أكثر كفاءة في الأقتصاد.

يلاحظ من الجدول(3) نفسه بأن العمق المصرفي لحجم ودائع القطاع الخاص شهد إرتفاعاً مستمراً وبمعدلات طفيفة خلال السنوات (2010-2017) عدا سنة 2012، وذلك بسبب كون معدلات النمو في ودائع القطاع الخاص أعلى من معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الأجمالي في السنوات (2010-2012) أوبسبب إنخفاض حجم الناتج المحلي الأجمالي كما في السنوات (2014-2016) والناجم عن أنخفاض سعر النفط الخام في سوق النفط الدولية من (96.29) دولار للبرميل سنة 2014 (Opec,2016,21) الى (40.76) دولار للبرميل سنة 2016 (Opec,2018,1) ، أو لكون معدل النمو في ودائع القطاع الخاص أعلى من معدل النمو السنوي في حجم الناتج المحلي الأجمالي كما في سنة 2017. لكن الملاحظ ان العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص تراجع الى (10.2) سنة 2018 بسبب كون معدل النمو في الناتج المحلي الأجمالي أعلى من معدل النمو في ودائع القطاع الخاص بسبب تحسن سعر النفط الخام ووصوله الى (69.7) دولار للبرميل في تلك السنة (Opec,2020,11) . وعاود العمق المصرفي إرتفاعه في السنتين 2019 و2020، بحيث وصل الى أعلى حد له سنة 2020 والبالغ (18.1) وهو أعلى حد له خلال مدة البحث، وذلك بسبب الأنخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الأجمالي وخصوصاً سنة 2020 بحيث وصل الى مستويات متدنية جداً نتيجة إنتشار وباء كوفيد-19 وما ترتب عليه من آثار إقتصادية سيئة على الأقتصاد العالمي عموماً والأقتصاد العراقي على وجه الخصوص كونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على إيرادات بيع النفط الخام والذي إنخفضت بشكل غير مسبوق بسبب هبوط أسعار النفط في سوق النفط الدولية.

عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشرالعمق المصرفي لودائع القطاع الخاص في العراق (10.7%) خلال مدة البحث (2010-2020).والذي يعدّ أيضاً منخفضاً كما هو الحال بالنسبة للعمق المصرفي للأئتمان الممنوح للقطاع الخاص، والذي بدوره يعتمد أصلاً على حجم الودائع الموجودة لدى المصارف بآعتبارها أهم مصادر تمويل أنشطتها، والمكون الرئيسي الموجوداتها.

2-2 - عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين من السكان

تمثل الودائع أهم مصدر من مصادر أموال المصارف التي يمكن أن تستخدمها للقيام بنشاطاتها الأساسية، وهي التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي. ويعدّ المؤشر الأكثر إستخداماً في قياس الشمول المالي.

الجدول (5)

نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية (حسابات الودائع) في العراق للمدة (2010-2018)

(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط المدة (2010-2018)
نسبة الحسابات المصرفية (الودائع)للبالغين(فوق السن 15 سنة)	2.5	2.8	3.0	3.2	3.4	6.5	6.8	5.5	5.4	4.34

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :

- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، التقريرالسنوي للأستقرار المالي في العراق للسنتين 2016 و 2018

فمن خلال الجدول (5) يتبين بأن نسبة السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية بلغت (2.5%) سنة 2010 وأنها بدأت بالأرتفاع المستمرحتى بلغت (6.8%) سنة 2016، لتبدأ بعدها بالأنخفاض الى ان وصلت (5.4%) سنة 2018. حيث بلغ متوسط هذه النسبة (4.34%) خلال المدة (2010-2018) وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بنفس النسبة في البلدان العربية حيث بلغت (80%) في الكويت و (72%) في السعودية و (45%) في لبنان و (42%) في

الأردن و (33%) في مصر وذلك سنة 2018. (البنك المركزي العراقي، 2018، 103) وان إنخفاض هذه النسبة في العراق يعود الى عدد من المعوقات منها قلة عدد فروع المصارف وبالتالي صعوبة الوصول اليها، وكذلك إرتفاع كلفة فتح الحسابات المصرفية ، وضعف الثقة بالجهاز المصرفي، بالأضافة لكثرة الوثائق المطلوبة لفتح الحساب. وإستناداً الى بيانات البنك الدولي فإن مؤشري الثقة بالجهاز المصرفي وقلة عدد فروع المصارف (بعد المسافة بين المصرف وموقع السكن) عاملان مؤثران في فتح الحسابات المصرفية ،حيث بلغت نسبة هذين المؤشرين في العراق (24%) لكل منهما، وهي الأكبر بين الدول العربية المختارة .(البنك المركزي العراقي، 2018، 104) بالأضافة الى قلة عدد فروع المصارف فإن نسبة كبيرة منها تتركز في مراكز المحافظات، وبالذات في محافظة بغداد حيث أن (38.7%) من إجمالي فروع المصارف تركزت فيها سنة 2016.(البنك المركزي العراقي،2016، 83)

3-2 – عدد حسابات القروض الى عدد البالغين من السكان

ويعدّ مؤشر حسابات القروض أيضاً من المؤشرات المهمة لقياس مستوى الشمول المالس وكفاءة المؤسسات المالية والمصرفية في أي بلد.

الجدول (6)
نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية(حسابات القروض) في العراق للمدة(2010-2016)

(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط المدة (2010-2016)
نسبة الحسابات المصرفية(القروض) للبالغين(فوق السن 15 سنة)	0.5	0.8	1.1	1.2	1.3	0.2	1.1	0.9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- ريام فاضل شاكرالفتلاوي، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والأستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والأقتصاد،جامعة كربلاء، 2019 ، ص93 .
- البنك المركزي العراقي ، قسم الأستقرار النقدي والمالي ،التقريرالسنوي للأستقرار المالي في العراق لعام 2016.

حيث يلاحظ من الجدول(6) بأن نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق بلغت (0.5%) سنة 2010 لتبدأ بالأرتفاع التدريجي وبشكل طفيف جداً لتصل الى (1.3%) سنة 2014 وهي أعلى نسبة لها خلال المدة(2010-2016) وهذه السنوات شهدت إزدهارا مالياً في العراق وما تبعه من إرتفاع الطلب على القروض الأسكانية، الآ أن هذه النسبة إنخفضت كثيراً سنة 2015 لتصل الى أدنى مستوى لها والبالغة (0.2%) بسبب سوء الأوضاع الأمنية والسياسية والأقتصادية بعد الأحداث التي شهدها العراق منذ آب 2014. إلآ أنها عادت وآرتفعت مرةً أخرى لتصل الى (1.1%) سنة 2016. لكنه يلاحظ بأن نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق بلغت (0.9%) خلال المدة(2010-2018) وهي نسبة قليلة جداً وتدل على أن الشمول المالي في العراق حسب هذا المؤشرأيضاً غير فعّال وضعيف جداً.

ولعلّ السبب في ذلك هو أن أغلب الشرائح المهمشة مالياً تفتقر الى ضمانات حقيقية كالأراضي والعقارات التس تضمن لهم حق الحصول على القروض من المؤسسات المالية الرّسمية، بالأضافة الى عدم الثقة بالقطاع المصرفي، وضعف الوعي المصرفي، لذلك يكون الأعتماد على الأكثر على مصادر التمويل الغير رسمية كالعائلة والأصدقاء، والذي يساهم بدوره في تخفيض نسبة عدد حسبات القروض للبالغين.

3- مساهمة الشركات المالية(غير المصرفية) في توفير الخدمات المالية(الشمول المالي)

تعدّ الشركات المالية غير المصرفية من المؤسسات التي تساهم بصورة فاعلة في تطوير الواقع المالي في أي إقتصاد، وهي صاحبة مهام مختلفة داخل الأقتصاد، منها شركات الدفع عبر الموبايل، حيث توجد ثلاث شركات تعمل داخل القطاع المالي في نهاية عام 2000 ، في حين توجد شركات مالية غير مصرفية يكون عملها (إصدار- معالجة - تحصيل) داخل القطاع المالي، ويكون لها دور في توفير نقاط (POC وPOS) وإصدار البطاقات، وهي خاضعة لرقابة البنك المركزي، وإن هذه الشركات هي من تقوم بإصدار البطاقات الألكترونية وتزويد المصارف بها، لذلك فإن تطوير عمل هذه الشركات وزيادة نشاطها سينعكس إيجاباً على واقع الشمول المالي.

3-1- مساهمة شركات خدمات الدفع عبر الموبايل في توفير الخدمات المالية(الشمول المالي)

تعدّ عمليات الدفع عبر الموبايل من صور التطور المالي، حيث تسهّل الكثير من العمليات المالية، وتساعد في إنجازها بسرعة ودقة. وفي هذا الأطار فقد منح البنك المركزي العراقي إجازة لشركتي آسيا حوالة، وزين كاش سنة 2017، وباشرتا بتقديم خدمات مالية متنوعة مثل تحويل الأموال، ودفع الفواتير، وشراء البطاقات الألكترونية، وتعبئة خطوط الدفع المسبقة، وعملية الأيداع والسحب النقدي من والى المحفظة، عن طريق المراكز المعتمدة لدى الشركتين. وفي سنة 2020 حصلت شركة محفظة الناس على إجازة العمل من البنك المركزي أيضاً الآ أن حجم نشاطها في تلك السنة منخفض جداً بسبب حداثة تأسيسها وعملها. حيث يبين الجدول(7) حجم النشاط المالي للشركات المذكورة مقاساً بنسبة المبالغ المحولة لكل منها.

الجدول(7)
نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020)

(%)

السنة / الشركة	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة (2017-2020)
آسيا حوالة	73.9	53.6	26.2	30.7	46.1
زين كاش	26.1	46.4	73.8	69.3	53.9
محفظة الناس	0	0	0	0.03	0
الأجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020

حيث يتبين من الجدول(7) بأن شركة آسيا حوالة إحتلت المرتبة الأولى في هذا المجال في السنتين 2017 و 2018، والتي إستحوذت على (73.9%) و(53.6%) من إجمالي المبالغ المحولة عن طريق الموبايل لكل منها على التوالي، لتأتي بعدها شركة زين كاش وبنسبة (26.1%) و (46.4%) للسنتين 2017 و2018 . الآ أن هذه النسبة إنقلبت في السنتين 2019 و2020 لصالح شركة زين كاش، حيث إستحوذت على

النسبة الأكبر من المبالغ المحولة عبر الموبايل وبنسبة (73.8%) و(69.3%) في هاتين السنتين على التوالي ، لتأتي شركة آسيا حوالة بعدها وبنسبة (26.2%) و(30.7%) لكل من هاتين السنتين على التوالي . ومن الجدول نفسه يتبين أن حصة شركة محفظة الناس من المبالغ المحولة عبر الموبايل لا تكاد تذكر، حيث بلغت نسبتها (0.03%) سنة 2020 وذلك بسبب حداثة تأسيسها وكما أسلفنا. أما خلال المدة(2017-2020) فقد إحتلت شركة زين كاش المرتبة الأولى وبمتوسط نسبة مساهمة (53.9%)، لتأتي شركة آسيا حوالة بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغت (46.1%) في تحويل المبالغ عن طريق الموبايل.

الشكل(2)
نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020)

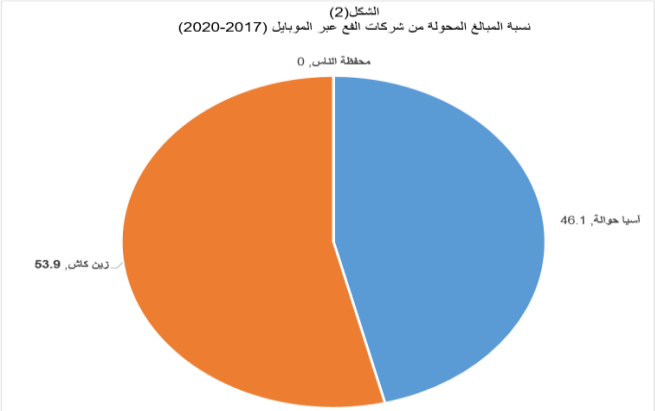

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(7)

وفيما تتعلق بنسبة ما تمتلكها الشركات الثلاث من المحافظ الألكترونية، فيتبين من الجدول(8) بأنه على الرغم من هيمنة شركة آسيا حوالة في هذا المجال وتبوئها المرتبة الأولى خلال السنوات 2017 و2018 و2019 وبنسب (64.9%) و(57.5%) و(56.7%) لكل منها على التوالي كذلك بالنسبة لمتوسط الفترة(2017-2020) وبنسبة (54.6%)، الاّ أنها تواجه منافسة قوية من قبل شركة زين كاش والتي بدأت حصتها من المحافظ الألكترونية تشهد إرتفاعاً مستمراً و ملحوظاً، حيث كانت (35.1%) سنة 2017 لترتفع الى (42.5%) و(43.3%) في السنتين 2018 و2019، ثم قفزت الى(60.7%) سنة 2020 لتتجاوز شركة آسيا حوالة وتحتل المرتبة الأولى وبنسبة إرتفاع (40.2%). ليبلغ متوسط نسبة حصتها من المحافظ الألكترونية (45.4%)خلال الفترة (2017-2020). أما شركة محفظة الناس فقد بلغت حصتها (0.02%) من المحافظ الألكترونية فقط وذلك سنة 2020 وهي نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر وذلك بسبب حداثة تأسيسها وعملها .

الجدول(8)
نسبة المحافظ الألكترونية لدى شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020)

(%)

السنة / الشركة	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة (2017-2020)
آسيا حوالة	64.9	57.5	56.7	39.3	54.6
زين كاش	35.1	42.5	43.3	60.7	45.4
محفظة الناس	0	0	0	0.02	0
الأجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020

إن إنتشار مثل هذه الخدمات يعدً من الأمور الأيجابية التي تساعد في تطوير خدمات النظام المالي في البلد، وأن إزدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالأيجاب على التطور المالي. لذلك يجب العمل على زيادتها وتوسيعها خدمة للشمول المالي.

الشكل(3)
نسبة المحافظ الألكترونية لدى شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020).

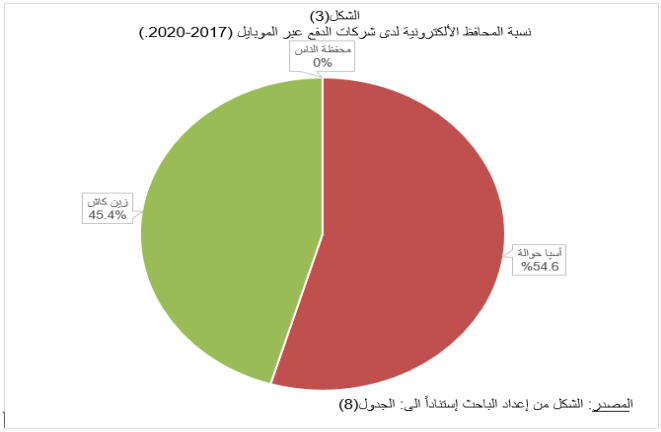

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: الجدول(8)

3-2- مساهمة الشركات المالية غير المصرفية (شركات الأصدار و المعالجة و التحصيل) في توفير الخدمات المالية (الشمول المالي)

تعمل في العراق عدد من الشركات المالية التي تعمل على التحصيل والمعالجة والأصدار، وتوجد (6) شركات نشطة في نهاية عام 2020، ومن أجل معرفة مساهمة كل شركة من هذه الشركات في تقديم الخدمات المالية فلابد من قياس أداء هذه الشركات داخل النظام المالي، وسوف يتم ذلك عن طريق قياس الحركات التي قامت بها كل شركة من هذه الشركات داخل الأقتصاد من أجل قياس نشاطها ومعرفة أدائها.

الجدول(9)
نسبة حركات الشركات المالية غير المصرفية المقدمة للزبائن (2018-2020)

(%)

السنة / الشركة	2018	2019	2020	متوسط المدة (2018-2020)
شركة العرب	18.6	78.2	86.3	61.0
شركة بوابة العراق	72.9	19.9	7.7	33.5
شركة أموال	8.5	1.6	5.7	5.3
الشركات الأخرى	0	0.3	0.3	0.2
الأجمالي	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020

حيث يتبين من الجدول(9) بأن شركة العرب تسيطر على سوق الخدمات المالية التي تقدمها للزبائن، على الرغم من انها لم تساهم بنسبة كبيرة من أجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن سنة 2018 والبالغة (18.6%)، الاّ أن هذه النسبة إرتفعت بشكل كبير لتصل الى(78.2%) سنة 2019، ثم الى (86.3%) سنة 2020. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (61.0%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن للسنوات (2018-2020). وتأتي شركة بوابة العراق بالمرتبة الثانية على الرغم من كونها متقدمة وبنسبة كبيرة جداً على شركة العرب سنة 2018 وبنسبة (72.9%) من إجمالي الحركات المالية المقدمة للزبائن، الاّ أنها بدأت تفقد مركزها لصالح شركة العرب منذ سنة 2019

لتنخفض نسبة مساهمتها الى (19.9%) و(7.7%) في السنتين 2019 و2020. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (33.5%) للسنوات (2018-2020).

أما شركة أموال فإنها تأتي بالمرتبة الثالثة حيث أنها بدأت تساهم بنسبة(8.5%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن سنة 2018 لتنخفض الى (1.6%) سنة 2019 لترتفع مرةً أخرى الى (5.7%) سنة 2020، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (5.3%) للسنوات (2018-2020).

أما الشركات الثلاثة المتبقية وهي كل من (شركة البوابة الوطنية وشركة الشبكة الدولية و شركة يانا) فإنها بدأت تقدم خدماتها منذ سنة 2019 ولم تساهم سوى بنسبة قليلة جداً لم تتجاوز(0.3%) في السنتين 2019 و2020 . لذلك فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها للسنوات (2018-2020) (0.2%).

الشكل(4)
مساهمة الشركات المالية في تقديم الخدمات للزبائن (2018-2020)

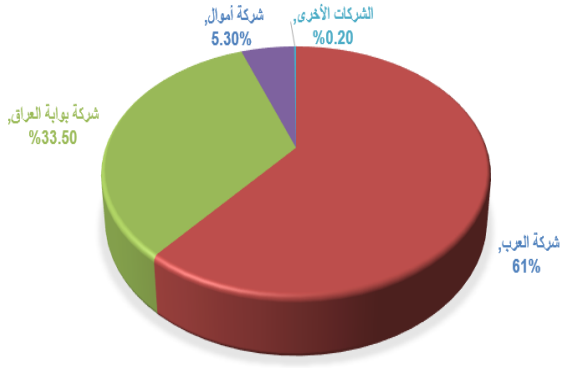

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (9)

4- قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2020)

يعدّ المؤشر التجميعي إنعكاساً لمدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، وذلك عن طريق إستخدام مجموعة مؤشرات تأخذ قيماً و أوزاناً مختلفة من أجل الوصول الى النتيجة النهائية التي تحدد مدى إرتفاع أو إنخفاض مؤشر الشمول المالي، وهناك طرق متعددة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي، لذلك فقد تم إعتماد الأسلوب المستخدم من منظمة التحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion في قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق، لكونه الأنسب في التطبيق في واقع حال العراق.(البنك المركزي العراقي، 2020، 159)

وتتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين الصفر والواحد، أو بين الصفر والمائة في حالة تحويل القيمة الى نسبة مؤية. فكلما إقتربت القيمة أوالنسبة من الواحد أو المائة فإن هذا يعني وجود مستوى عال من الشمول المالي، والعكس صحيح.

الجدول(10)
المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2015-2020)
(%)

السنة / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر التجميعي	10.7	10.4	20.9	22.1	25.4	25.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي 2018 و 2020.

من خلال ملاحظة الجدول(10) يتبين بأن نسبة المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق بلغت (10.7%) سنة 2015 لتنخفض قليلاً الى (10.4%) سنة 2016 وهي نسبة قليلة جداً وتشير الى مستوى متدني جداً من الشمول المالي، وقد يكون لسوء الأوضاع السياسية والأمنية في البلد دور في ذلك. إلاّ أن هذه النسبة بدأت تشهد إرتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2017، حيث إرتفعت الى (20.9%) وبنسبة إرتفاع بلغت (101%) مقارنة بسنة 2016، وآستمرت هذه النسبة بالأرتفاع خلال السنوات اللاّحقة الى أن بلغت (25.8%) سنة 2020،على الرغم من أن هناك إرتفاعاً طفيفاً في هذه النسبة بين سنتي 2019 و2020 ولعل ذلك بسبب التحديات التي واجهها الأقتصاد العراقي بسبب جائحة كورونا. وإن هذا الأرتفاع في مستوى الشمول المالي خلال الفترة (2016-2020) يعود الى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالأزدياد في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ سنة 2017، ومما ساعد على هذا الأمر أيضاً التحسن الأمني وإعادة بسط سيطرة الدولة على المناطق التي خرجت تحت سيطرتها منذ سنة 2014. الى جانب الدور الكبير لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مبادرة 1 ترليون دينار) لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة الى المواطنين عن طريق المصارف الأهلية منذ سنة 2015. الى جانب إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة(مبادرة 5 ترليون دينار) لتعزيز التنمية الأقتصادية، وذلك عن طريق المصارف التخصصية وصندوق الأسكان وبنسبة فائدة منخفضة منذ سنة 2017. وهذا يعكس دور سياسات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي.

الشكل(5)
المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة(2015-2020)

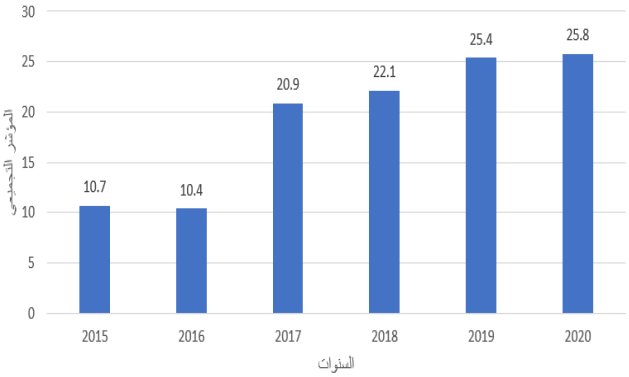

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: الجدول(10)

المبحث الثالث

دور مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي

إن الشمول المالي أصبح أحد أولويات البنك المركزي العراقي الذي يسعى الى تحقيق أهدافه لضمان تعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة الى جانب تحقيق النمو الأقتصادي المستدام، وأسهم البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي بدأت منذ عام 2015 و بمبلغ (6.5) ترليون دينار.

1- مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه تنشيط الأقتصاد المحلي و تسريع نموه من خلال مجموعة من المبادرات التي يطلقها، وتعدّ مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أطلقت عام 2015 بمبلغ (1) ترليون دينار إحدى هذه المبادرات والتي تمنح للمواطنين عن طريق المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وبنسبة فائدة قليلة لا تشكل عبئاً على المستفيدين من خلال مجموعة من التعليمات التي أصدرها، ولايزال تجري التعديلات عليها بما يتوافق وخدمة الأقتصاد الوطني.(البنك المركزي العراقي،2020، 148)

ومن الجدول(11) يتبين بأن حجم المبالغ الممنوحة ضمن هذه المبادرة بلغ (6.0) مليار دينار فقط سنة 2015، ثم بدأ بالأرتفاع المستمر خلال السنوات اللاحقة ولوبشكل طفيف الى أن وصل الى (79.2) مليار سنة 2019. لكن الملاحظ أن هذا المبلغ شهد طفرة كبيرة سنة 2020 بحيث إرتفع الى (341.4) مليار دينار وهو أقصى حد له خلال تلك المدة، ويشكل هذا المبلغ (34.1%) من أصل المبلغ المرصود من البنك المركزي العراقي لهذه المبادرة والبالغ (1) ترليون دينار. وبلغ إجمالي حجم المبالغ الممنوحة خلال المدة (2015-2020) (486.7) مليار دينار والذي يشكل (48.6%) من أصل المبلغ المرصود للمبادرة.

الجدول(11)

حجم المبالغ الممنوحة وعدد المشاريع الممولة ضمن مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2015-2020)

(مليار دينار)

السنوات / المبلغ والعدد	2015	2016	2017	2018	2019	2020	إجمالي المبالغ وعدد المشاريع
مبلغ التمويل	6.0	16.5	18.5	25.1	79.2	341.4	486.7
عدد المشاريع الممولة	242	650	923	1414	2276	1341	6846

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020

وقد شارك في منح مبالغ المبادرة (42) مصرفاً من القطاع الخاص ومصرف واحد من القطاع العام وهو المصرف الصناعي. ومن أجل تشجيع المواطنين وحثهم على الأستفادة من هذه المبادرة بإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة والمساهمة في تنشيط الأقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ومصادر للدخل لشريحة من العاطلين عن العمل، فقد عمل البنك المركزي على تبسيط إجرءات منح هذه المبالغ و إنجاز المعاملات بالسرعة الممكنة، مع حثّ المصارف على التوسع في هذا النشاط، والذي يعدّ إحدى أدوات الشمول المالي، فضلاً عن ذلك فقد قام البنك المركزي العراقي بحملات إعلانية وترويجية وتوعوية في الوسائل الأعلامية ووسائل التواصل الأجتماعي للتعريف بهذه المبادرة. (البنك المركزي العراقي،2020، 148)

أما على مستوى المشاريع الممولة بهذه القروض، فيتبين من الجدول(11) نفسه بأن هذه المبادرة أسهمت في تمويل (242) مشروع عند بداية إطلاقها سنة 2015، ليرتفع هذا العدد بشكل مستمر وبوتيرة متصاعدة خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى (2276) مشروع سنة 2019 وهو أعلى حد له خلال تلك المدة و بنسبة إرتفاع بلغت (840.5%)، الاّ أن الملاحظ أن عدد المشاريع الممولة بهذه المبادرة شهد تراجعاً سنة 2020 لينخفض الى (1341) مشروع، ولعل ذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا والأجراءات المتبعة للوقاية منها، والتي أدت الى التراجع الأقتصادي نتيجة حظر للتجوال وغلق الأسواق وغيرها من الأجراءات. عموماً فقد بلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق مبادرة الواحد ترليون دينار منذ بداية إطلاقها سنة 2015 وحتى نهاية سنة 2020 (6846) مشروعاً. مما يعني أن هذه المبادرة ساعدت في إيجاد الكثير من فرص العمل للعاطلين وفتح قنوات ومصادر جديدة للحصول على الدخل وبالتالي المساهمة في رفع النمو الأقتصادي و إرتفاع الناتج والدخل القوميين. ومن جانب آخر المساهمة في تعزيز و رفع الشمول المالي في البلد.

الشكل (6)

مبلغ المنحة وعدد المشاريع الممولة ضمن مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2015-2020)

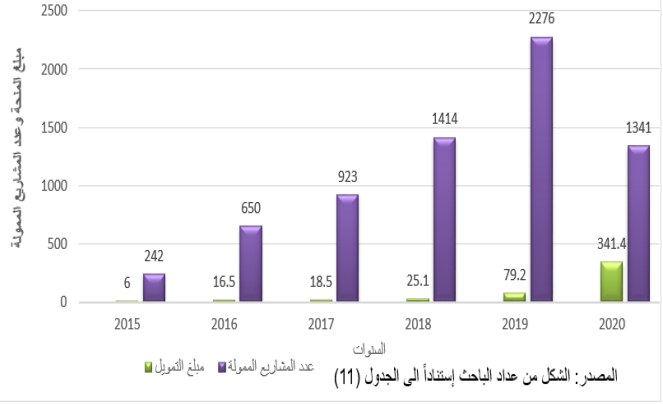

المصدر: الشكل من عداد الباحث إستناداً الى الجدول (11)

2- مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة

يسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن ضمنها تعزيز النمو والتنمية الأقتصادية، لذلك فإنه عمل جاهداً على تحقيق هذا الهدف عبر مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة والتي تسهم في زيادة الأنتاج، وبمبلغ (5) ترليون دينار والذي تم رفعه الى(5.5) ترليون دينار نتيجة إقبال المواطنين على القروض المقدمة من قبل صندوق الأسكان، حيث تمت زيادة المبلغ المخصص للصندوق من (834) مليار دينار الى(1334) مليار دينار. وتم ضخ مبالغ المبادرة من خلال المصارف المتخصصة، وبنسبة فائدة منخفضة، بحيث لا تشكل عبئاً على المستثمر، لغرض إستمراره بالعمل من أجل رفع معدلات الأنتاج في القطاعات الأقتصادية المهمة (الزراعية، الصناعية، العقارية) والتي

تسهم في تطوير البنية التحتية و زيادة النمو الأقتصادي في البلد، فضلاً عن المساهمة في التخفيف من حدة أزمة السكن عبر تقديم القروض الميسرة لبناء وحدات سكنية، أو بناء مجمعات سكنية كبيرة. (البنك المركزي العراقي،2018، 97)

الجدول(12)
حجم المبالغ المخصصة والممنوحة من قبل المصارف المتخصصة وصندوق الأسكان ضمن مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة (2017-2020)

المصرف	المبلغ المخصص (مليار دينار)	المبلغ الممنوح فعلياً (مليون دينار)				نسبة الفائدة	نسبة التشغيل (%)			
		2017	2018	2019	2020		2017	2018	2019	2020
المصرف الزراعي	1.666	15.832	27.559	50.801	53.0	%4	0.95	1.65	3.04	3.1
المصرف الصناعي	1.666	17.667	92.606	96.652	114.0	%4	1.06	5.73	5.80	6.8
المصرف العقاري	834.0	600	665.000	665.000	700.0	%3	0.07	79.7	79.7	83.9
صندوق السكان	*1.334	824	859.000	1.009.0	1.209.0	%2	0.10	64.39	75.6	90.6
الأجمالي	5.500	34.923	1.644.165	1.821.453	2.076.0	-	0.6	30.0	33.1	37.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، تقرير الأستقرار المالي لعام 2020.
(*) المبلغ المخصص إبتداءاً كان (834) مليار دينار، وتمت زيادته لاحقاً الى (1.334) مليار دينار.

ومن خلال الجدول (12) يلاحظ بأن كل من المصرفين الزراعي والصناعي قد حصلا على (3.332) مليار دينار وبنسبة(60.6%) من إجمالي مبلغ المبادرة البالغة (5.500) مليار دينار وبنسبة فائدة (4%)، والمتبقي قد توزع مابين المصرف العقاري وبمبلغ (834.0) مليار دينار وبنسبة (15.2%) وصندوق الأسكان بمبلغ (1.334) مليار دينارو بنسبة (24.2%). و الملاحظ أن المبلغ الممنوح فعلياً لم يتجاوز (34.923) مليون دينار سنة 2017 والذي يشكل (0.6%)، الآ أن المبلغ الممنوح إرتفع بشكل كبير الى(1.644.165) مليون دينار سنة 2018 بحيث شكل حوالي (30%) من إجمالي مبلغ المبادرة، وتركّز هذا الأرتفاع في المبلغ الممنوح في كل من المصرف العقاري وصندوق الأسكان، حيث إرتفعت نسبة التشغيل في المصرف العقاري الى(79.7%) وصندوق الأسكان الى (64.39%)، بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في المصرفين الزراعي والصناعي (1.65%) و(5.73%) لكل منهما على التوالي. والملاحظ أن الأستفادة من المبالغ المخصصة للمبادرة إستمرت في الأرتفاع خلال السنتين 2019 و2020، بحيث إرتفع إجمالي المبلغ الممنوح الى (1.821.451) مليون دينار وبنسبة تشغيل بلغت (33.1%) من المبلغ المخصص سنة 2019، ليرتفع الى (2.076.0) مليون دينار وبنسبة تشغيل بلغت (37.7%) من المبلغ المخصص سنة 2020، تركّزت النسبة الأكبر منه في المصرف العقاري وصندوق الأسكان، حيث بلغت نسبة التشغيل (83.9%) و (90.6%) لكل منهما على التوالي. بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في النصرفين الزراعي والصناعي (3.1%) و(6.8%) لكل منهما على التوالي.

الشكل (7)
حجم المبالغ الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة ضمن مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة (2017-2020)

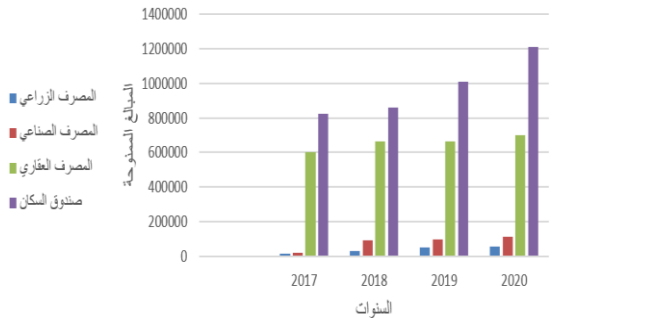

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (12)

مما سبق يتبين بأن هناك إقبالاً متزايداً على القروض العقارية نتيجة الطلب الكبير على الوحدات السكنية، بسبب وجود عجز كبير فيها والناجم عن توقف مشاريع الأسكان في البلد لمدة طويلة، نتيجة ظروف الحروب والحصار، الى جانب النمو السكاني الكبير في البلد، بحيث أصبح الحصول على الوحدات السكنية من ضروريات حياة المواطن، الى جانب قلة المخاطرة وقصر فترة إسترداد الأموال وإرتفاع حجم الأرباح المضمونة للأ ستثمار في هذا القطاع. أما المبالغ المخصصة للقطاعين الزراعي والصناعي فلم يتم الصرف منها إلاّ نسبة قليلة ، على الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ كبيرة ضمن هذه المبادرة وتشجيع المصارف لمنح الأئتمان للمستثمرين بنسبة فائدة منخفضة لدعم وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي من خلال إعادة بناء المصانع المتوقفة عن العمل لمدة طويلة، وكذلك إستصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت نتيجة المشاكل الأمنية والأقتصادية التي مرّ بها البلد، لكن لايزال المستثمر يشعر بقلق من الدخول والأستثمار في هذه المجالات، وذلك لأرتفاع حجم المخاطرة في هذه القطاعات وكذلك لصعوبة منافسة السلع والمنتجات المستوردة المنخفضة الكلفة وبالتالي السعر، وبالتالي إنخفاض الأرباح المتوقعة مقارنة بالمشاريع الأسكانية.

الأستنتاجات والمقترحات

أولاً: الأستنتاجات:

من خلال البحث فقد تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات، نعرض أهمها على النحو الآتي:

1- على الرغم من التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق خلال مدة البحث ، الاّ أنه لم يؤد الى تحسن في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين.
2- إن إرتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية من جهة، وإنخفاض قيمة مؤشر الأنتشار المصرفي في العراق من جهة أخرى يؤشرتخلف النظام المصرفي، والذي ينعكس على إنخفاض وجودة الخدمات المصرفية وتراجع كفاءة الأداء المصرفي.
3- على الرغم من أن نسبة إستخدام الخدمات الألكترونية في العراق شهدت تحسناً وتطوراً سواء من حيث عدد السكان البالغين أو من حيث مساحة العراق إلاّ أنها لازالت ضعيفة جداً خلال مدة البحث، والذي يؤشر ضعف الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث.

4- بلغ متوسط قيمة مؤشرالعمق المصرفي للأئتمان النقدي للقطاع الخاص في العراق (7.6%) خلال مدة البحث (2010-2020)، والذي يعدّ منخفضاً جداً عند مقارنته مع متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي مجموعة من الدول العربية والذي بلغ (55.5%) خلال نفس المدة. مما يعدّ مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي في الأقتصاد العراقي .

5- بلغ متوسط قيمة مؤشرالعمق المصرفي لودائع القطاع الخاص في العراق (10.7%) خلال مدة البحث (2010-2020). والذي يعدّ أيضاً منخفضاً كما هو الحال بالنسبة للعمق المصرفي للأئتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهذا بدوره يعتمد أصلاً على حجم الودائع الموجودة لدى المصارف بآعتبارها أهم مصادر تمويل أنشطتها، والمكون الرئيسي لموجوداتها.

6- بلغت نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق (0.9%) خلال المدة(2010-2018) وهي نسبة قليلة جداً وتدل على أن الشمول المالي في العراق حسب هذا المؤشرأيضاً غير فعال وضعيف جداً.

7- إحتلت شركة زين كاش المرتبة الأولى في عمليات الدفع عبر الموبايل وبمتوسط نسبة مساهمة (53.9%)، لتأتي بعدها شركة آسيا حوالة بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغت (46.1%) في تحويل المبالغ عن طريق الموبايل خلال المدة (2017-2020).

8- تحتل شركة آسيا حوالة المرتبة الأولى بنسبة ما تمتلكها من المحافظ الألكترونية وبنسبة (54.6%) خلال الفترة (2017-2020)، لتأتي بعدها شركة زين كاش بالمرتبة الثانية والتي بدأت حصتها من المحافظ الألكترونية تشهد إرتفاعاً مستمراً و ملحوظاً، ليبلغ متوسط نسبة حصتها من المحافظ الألكترونية (45.4%)خلال نفس الفترة .

9- تسيطر شركة العرب على سوق الخدمات المالية (التحصيل والمعالجة والأصدار) التي تقدمها للزبائن، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (61.0%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن، وتأتي شركة بوابة العراق بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة (33.5%) لنفس الفترة. لتأتي شركة أموال بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط نسبة مساهمة (5.3%) للسنوات (2018-2020).

10- شهد الشمول المالي في العراق تطوراً خلال الفترة (2016-2020) حيث إرتفع من (10.7%) سنة 2015 الى (20.5%) سنة 2020 والذي يعود الى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالأزدياد في السنوات الأخيرة الى جانب الدور الكبير لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي.

11- بلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق مبادرة الواحد ترليون دينار(مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) التي أطلقها البنك المركزي العراقي منذ بداية سنة 2015 وحتى نهاية سنة 2020 (6846) مشروعاً. مما يعني أن هذه المبادرة ساعدت في إيجاد الكثير من فرص العمل للعاطلين وفتح قنوات ومصادر جديدة للحصول على الدخل، وبالتالي المساهمة في رفع النمو الأقتصادي، و إرتفاع الناتج والدخل القوميين. ومن جانب آخر المساهمة في رفع الشمول المالي في البلد.

12- حصل كل من المصرفين الزراعي والصناعي على (3.332) مليار دينار وبنسبة (60.6%) من إجمالي مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الكبيرة و البالغة (5.500)مليار دينار، والمتبقي قد توزع مابين المصرف العقاري وبمبلغ (834.0) مليار دينارو‌بنسبة (15.2%) وصندوق الأسكان بمبلغ (1.334) مليار دينار وبنسبة (24.2%). و الملاحظ أن المبلغ الممنوح فعلياً بلغ (2.076.0) مليون دينار وبنسبة (37.7%) من المبلغ المخصص سنة 2020 تركزت النسبة الأكبر منه في المصرف العقاري وصندوق الأسكان، حيث بلغت نسبة التشغيل (83.9%) و (90.6%) لكل منهما على التوالي. بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في المصرفين الزراعي والصناعي (3.1%) و(6.8%) لكل منهما على التوالي.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الأستنتاجات التي تم التوصل اليها، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1- ضرورة قيام المصارف بزيادة فتح فروع لها في مختلف المحافظات والأقضية والنواحي بغية رفع قيمة مؤشر الأنتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد، وبالتالي وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان لتعزيز الشمول المالي.

2- ضرورة قيام المصارف وبآستمرار بحملات توعوية بغية إقناع المواطنين بالفوائد التي يجنيها من خلال التعامل معها وفتح حسابات مصرفية لديها، ولا يتأتى ذلك الآ من خلال تبسيط وتسهيل إجراءات فتح تلك الحسابات من حيث الزمن والكلفة.

3- من أجل رفع كفاءة النظام المصرفي و تعزيز الشمول المالي في العراق، فإنه يجب العمل على زيادة مساهمته في تمويل النشاط الحقيقي في الأقتصاد، وذلك عن طريق رفع نسبة الأئتمان الممنوح القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي، من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وإنخفاض تكلفتها.

4- العمل على تطوير عمل الشركات المالية غير المصرفية و زيادة نشاطها وإستمرار مراقبتها من قبل البنك المركزي العراقي لضمان تعزيز الشمول المالي في العراق، وذلك لدورها المهم في توفيرالخدمات المالية المختلفة للمصارف والمواطنين على حد سواء.

5- إستمرار البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الأستثمارية مع إعطاء الأولوية للمشاريع الأستثمارية في القطاعات الأنتاجية كالزراعة والصناعة بمنحهم إمتيازات وتسهيلات أكثر.

6- ضرورة التنسيق والتناغم بين السياستين المالية والنقدية من أجل إنجاح مبادرات البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، ونشجيع المستثمرين على الأستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي من خلال إيجاد بيئة إستثمارية ملائمة تجعل الأستثمار مربحاً في هذين القطاعين.

7- ضرورة العمل على تطوير وتحسين الخدمات الألكترونية للمصارف الحكومية والخاصة (الأهلية) وبما يتلائم مع إحتياجات الزبائن والتطور الحاصل في هذا المجال.

8- ضرورة إستمرار البنك المركزي في مراقبة عمل المصارف العاملة في العراق والتأكد من مدى إلتزامهم بالقوانين والتعليمات النافذة في مجال عملهم، من أجل تجنب المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ولضمان وحماية حقوق الزبائن والمتعاملين معها.

المصادر والمراجع

أحمد، محسن إبراهيم، (2020)، تحليل وتقويم الأئتمان المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)،المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد4، العدد2، كانون الأول.

عزام، أشرف عزام محمود، (2017)، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الأقتصادي "دراسةحالة: سوق المال الفلسطيني"، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، جامعة الأزهر- غزة.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، النشرة الأحصائية السنوية للسنوات(2010-2020).

البنك المركزي العراقي، قسم الأستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للأستقرار المالي في العراق للسنوات (2016، 2017، 2018 ، 2020).

بوطلاعة، محمد وآخرون،(2020)، واقع الشمول المالي وتحدياته- الأردن والجزائر نموذجاً-،مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد4، العدد 2.

الحسناوي،(2020)، د.سالم صلال و محمدي، لينا صلاح، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الأقتصاد العراقي"دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد8، العدد 58.

الدريعي، سعود عزيز دايش،(2018)، دور الأستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة واسط.

الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019)،تحليل العلاقة بين الشمول المالي والأستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)،رسالة ماجستير،كلية الأدارة والأقتصاد،جامعة كربلاء.

حسيني، جازية،(2020)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 23.

دكوري، د.آيات صلاح،(2021)، دور الشمول المالي في الحد من ظاهرة الأقتصاد غير الرسمي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني بعنوان ال تحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 25/24 مارس.

شنبي، د. صورية و بن لخضر، د. السعيد،(2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"تعزيز السمول المالي في جمهورية مصر العربية"،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2.

صندوق النقد العربي و أخرى،(2017)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي رقم 77 لسنة 2017 ،أبوظبي.

ضيف، فضيل البشير،(2020)،واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الأقتصادية، المجلد6، العدد1.

طرشي، د.محمد وآخرون،(2019)،متطلبات السمول المالي في الجزائر،مجلة القيمة المضافة لأقتصاديات الأعمال، المجلد1، العدد1.

عبد النبي، وليد عيدي،(2018)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي ةتنمية الأقتصاد العراقي،البنك المركزي العراقي ،آيار.

عجوز، حنين محمد بدر،(2017)، دور الأشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الأجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير،كلية التجارة، الجامعة الأسلامية-غزة.

علي، د.عشري محمد،(2018)، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية:حالة مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد 531-532 ، أوكتوبر.

عوض، أية عادل محمود،(2021)، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية،العدد،380.

فهد، د. أيسر ياسين و العكيدي، د.أحمد محمد جاسم،(2019)، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 11، العدد27.

لفتة، رشا عودة و حسين، سالم عواد،(2019)، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة،المجلد 11، العدد1.

نعمة، د.نغم حسين و حسن، أحمد نوري،(2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، مجلة وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الأدارية، بغداد،28-2018/11/29، المجلد 2 ، بغداد.

هوجان، سنان عبد الله وآخرون،(2021)، دعم عمليات التنمية المستدامة و قياس تأثير الشمول المالي عليها، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد5، العدد 2، شباط.

www.data.albankaldawli.org / indicator.

OPEC,(2016), Annual Report 2015, Vienna,Austria. www.opec.org

OPEC,(2018), Annual Report 2017, Vienna,Austria. www.opec.org

OPEC,(2020), Annual Report 2019, Vienna,Austria. www.opec.org